البيان الاقتصادي لخريف 2023: أبرز التدابير الهادفة إلى بناء المزيد من المنازل ودعم الطبقة الوسطى والسيطرة على غلاء المعيشة

تتضمن التدابير الأساسية في البيان الاقتصادي لخريف 2023 ما يلي:

خطة كندا لتحسين ظروف الإسكان

- سكب 4 مليارات دولار في صناديق تعجيل الإسكان الي تساعد على تقليص المعاملات الإدارية وتسريع بناء أكثر من مئة ألف منزل في كندا؛
- تغيير وجهة استخدام الأراضي الفدرالية بهدف بناء المنازل؛
- إعفاء مساكن الإيجار الجديدة من الضريبة على السلع والخدمات، ويشمل الإعفاء أيضاً مؤسسات الإسكان التعاونية التي تؤجر وفق عقود طويلة الأمد؛
- تقديم تمويل بقيمة 20 مليار دولار من عمليات التمويل المنخفضة التكلفة لبناء مساكن الإيجار، بهدف بناء أكثر من 30 ألف منزل في السنة؛
- تمويل المزيد من مساكن الإيجار عبر تقديم 15 مليار دولار من القروض عبر برنامج قروض بناء الشقق السكنية، للمساعدة على بناء 30 ألف منزل جديد؛
- بناء وحدات سكنية بأسعار معقولة للكنديين المستضعفين عبر تقديم مليار دولار لصندوق الإسكان بأسعار معقولة، للمساعدة على بناء 7000 منزل جديد؛
- إزالة الحواجز التي تقف بوجه سهولة توفر اليد العاملة في كندا، مع تقديم الأولوية لعمال البناء والرعاية الصحية، واعتبار التجار المهرة من أصحاب الأولوية في برامج الإقامة الدائمة؛
- شن حملة على مساكن الإيجار القصيرة الأمد المخالفة، ودعم تطبيق القوانين البلدية المقيّدة لمساكن الإيجار القصيرة الأمد؛
- واعتماد ميثاق جديد للقروض العقارية الكندية بهدف ضمان وصول الكنديين الذين يعانون من ضيق مالي إلى حزمات المساعدة على تسديد الرهن التي يستحقونها من المصارف التي يتعاملون معها، فيتمكنون من تسديد مستحقاتهم والحفاظ على منازلهم.

دعم الطبقة الوسطى وتقويتها

- تعزيز المنافسة في كندا، ما يعني تخفيض الأسعار وتنويع الخيارات، من خلال إصلاح القوانين لمحاسبة الممارسات غير العادلة التي تتسبب بارتفاع الأسعار؛
- ضمان التزام أكبر 5 سلاسل بقالة في كندا بتثبيت الأسعار، ودعم المنافسة في قطاع البقالة؛
- مواصلة العمل على التخلص من الرسوم غير الضرورية، مثل تخفيض الرسوم على المبالغ غير الكافية التي تتقاضاها المصارف، والتحقيق في تكاليف التجوال الدولي للهواتف المحمولة والتأكد من التزام شركات الطيران بتوفير مقاعد للأولاد تحت 14 سنة بجانب والديهم من دون تكاليف إضافية؛
- تعديل القوانين لدعم حق الكنديين بتصليح أجهزتهم ومنتجاتهم من خلال منع المصنعين من رفض تقديم خدمة التصليح بطريقة غير تنافسية؛

- اعتماد نظام تأمين جديد يوفر استحقاقات لعمليات التبني، فيستفيد الوالدان من استحقاقات متشاركة تصل إلى 15 أسبوعاً؛
- زيادة الدعم للحسابات المصرفية المنخفضة التكلفة والمجانية لتتماشى مع واقع القطاع المصرفي الحديث، بالإضافة إلى تعيين أمين مظالم واحد لمساعدة الكنديين على حلّ مشاكلهم مع المصارف.